

تقرير رئيس الوزراء عن
التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية
مقدم لمجلس النواب
الاثنين ٢٠٠٨/٢/١٨

مقدمة:

شهد الاقتصاد اليمني خلال السنوات الثلاث السنوات الماضية مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة جاءت كنتيجة حتمية لما اتخذته الحكومة من برامج إصلاحية وسياسات اقتصادية لتحسين الأداء الاقتصادي بما من شأنه تحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ الثالثة للتخفيف من الفقر والتي شملت مختلف أوجه النشاط التنموي مستندة في ذلك إلى مجموعة من الرؤى الإستراتيجية والأهداف الوطنية العليا التي تضمنتها كل من الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ ، أهداف التنمية الألفية ٢٠١٥ ، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ، أجنحة الإصلاحات الوطنية والرامية جميعاً إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الوطنية وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز وتطوير جوانب التعاون مع شركاء التنمية والمضي في مسار الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وفي إطار تسريع وتيرة تنفيذ أجنحة الإصلاحات الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام قامت الحكومة بتنفيذ حزمة واسعة من السياسات والإصلاحات في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية وتعزيز مبدأ الإدارة الرشيدة وتطوير نظام المناقصات على أساس الممارسات المثلى فضلاً عن تحسين مؤشرات بيئة الأعمال، كما تم أيضاً إطلاق حزمة إضافية من التدخلات والإصلاحات المعززة لتطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وحماية المال العام، وتعزيز مقومات الشفافية والمساءلة في الوظيفة العامة، إلى جانب توسيع المشاركة السياسية وحماية الحقوق والحريات.

كما تميزت الفترة الماضية بتنفيذ العديد من المجهودات والأنشطة التي من المحتمل أن تفتح أفاقاً للعمل التنموي والاستثماري وفي الوقت نفسه تحقق دفعة قوية للاقتصاد في إطار علاقته بمنظومة الاقتصاد الإقليمي وخاصة اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهمها انعقاد مؤتمر المانحين في لندن نهاية العام ٢٠٠٦ وما أسفر عنه من نتائج إيجابية مثلت عززت عرى الشراكة مع مجتمع المانحين وخاصة مع دول مجلس التعاون والتي مثلت الداعم الرئيسي ، وما تلى ذلك من تقدم كبير في تخصيص تلك التعهدات على مشروعات خطة التنمية، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية والذي خرج بنتائج إيجابية عديدة عززت ثقة القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالتحسن الملحوظ في البيئة الاستثمارية والتوجهات الحكومية الجادة الرامية إلى تعميق الإصلاحات وخاصة إصلاح بيئة الأعمال وتطوير المناخ الاستثماري .

هذه التقرير يستعرض أهم الجهود والتطورات التي شهدتها الاقتصاد اليمني وما تم انجازه في مختلف جوانب التنمية.

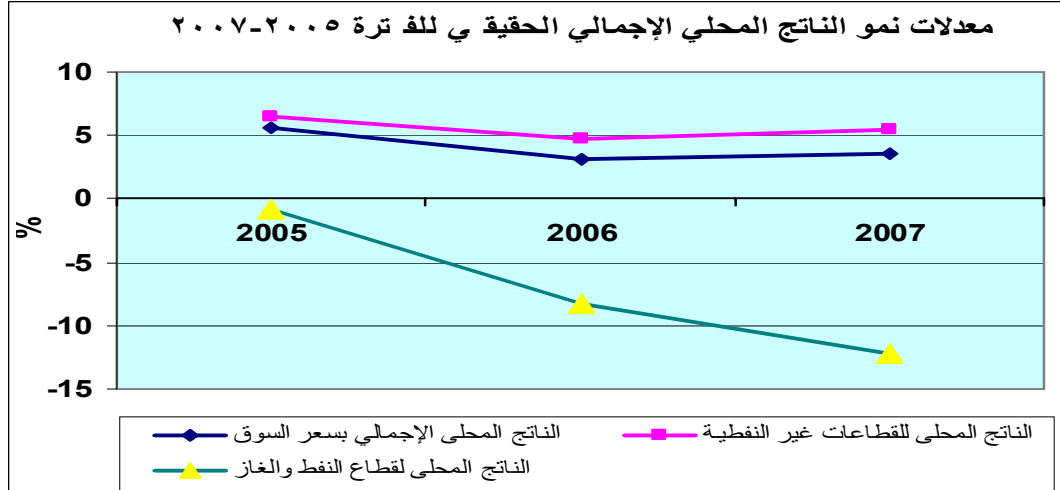
أولاً : مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي:

١. تطور الناتج المحلي الإجمالي:

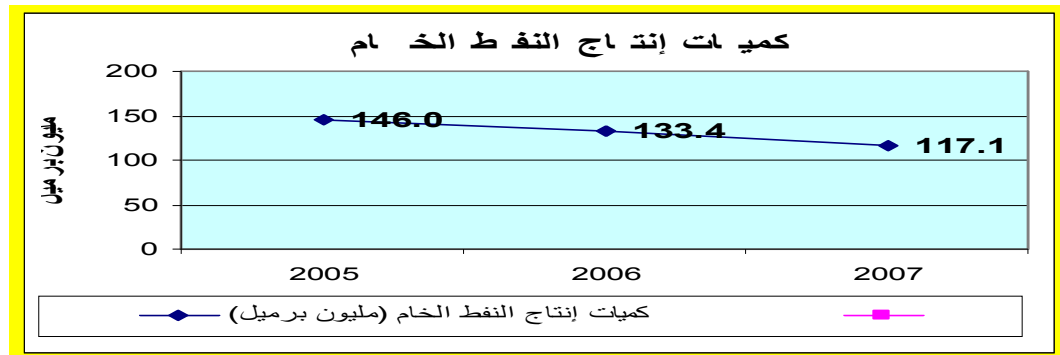
تظهر بيانات النمو الاقتصادي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق معدل نمو بلغ ٥.٦% خلال عام ٢٠٠٥. وفي المقابل حقق خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ معدل نمو سنوي بلغ (٣.٢%)، (٣.٦%) إلا أن هذا المعدل يرتفع ليصل إلى (٤.٧%)، (٥.٥%) للقطاعات غير النفطية على التوالي.

ويعود تدني معدلات النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ إلى العديد من الأسباب وفي مقدمة تلك الأسباب تراجع نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز بحوالي ٨.٣%، ١٢.٢% على التوالي، نظراً لتراجع كميات إنتاج النفط الخام من حوالي ١٤٦ مليون برميل عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١١٧ مليون برميل في عام ٢٠٠٧، يلي ذلك التدني في الاستثمارات الوطنية، حيث لم يتجاوز معدل نموها ٣.٦% خلال عام ٢٠٠٦، مع أن هذا المعدل قد تجاوز ١٤.٤% في عام ٢٠٠٥.

ويرجع السبب في تدني معدلات نمو الاستثمارات الوطنية إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ، نظراً للتأخر في السحوبات من تعهدات مؤتمر المانحين من المنح والقروض والتي يتوقع أن يبدأ السحب من تلك التعهدات بشكل ملموس وكبير خلال عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك كون تلك التعهدات تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات العامة الموجهة نحو تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتحفيز البيئة الاستثمارية وجذب استثمارات القطاع الخاص ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية.



كما شهدت الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تراجعاً ملحوظاً حيث انخفضت نسبتها من ٤٩.٤% من إجمالي الاستثمار إلى ٤٥% فضلاً عن استمرار اضطراب الأوضاع الإقليمية وتباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي. وتشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية بأن القطاع النفطي لا يزال يساهم بحوالي ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، مما يوضح بجلاء الأهمية الكبيرة لمساهمة القطاع النفطي في النشاط الاقتصادي ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على عوائد النفط، بما يرهن الوضع الاقتصادي للتقلبات في كميات أو أسعار النفط أو الاثنين معاً. وهنا تبرز أهمية دور القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني وتأثيره حالياً ومستقبلاً على اتجاهات النمو الاقتصادي بشكل عام. وفي ظل الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التوقعات بتراجع الإنتاج النفطي ومن ثم حصة الحكومة منه في المدى المتوسط، سيكون لها آثار سلبية كبيرة



على معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة بما ينعكس على مستوى الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، فضلاً عن النتائج المترتبة على التزايد في الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية في ظل تناقص الإنتاج النفطي مما سيؤدي إلى

تراجع حاد في عوائد الصادرات، وبالتالي تدهور في وضع الميزان التجاري وموقف الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود لجذب رأس المال في مجال التنقيب والإنتاج، وللتسريع في ذلك فإن هناك ضرورة ماسة لتطوير إستراتيجية شاملة لإصلاح قطاع النفط والغاز تركّز على إعادة هيكلة القطاع النفطي وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المراحل المختلفة للإنتاج وخاصة في المناطق غير المستغلة.

ومن جهة أخرى فإن الأمر يستلزم العمل على توسيع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة التركيز على استغلال الفرص الكامنة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وبالذات القطاعات الواعدة من أجل تنويع مصادر النمو الاقتصادي وتعزيز قاعدة الصادرات وبما يسهم في الحد من التأثيرات السلبية لأي تراجع محتمل في إنتاج وتصدير النفط الخام.

ويوضح الجدول رقم (١) أهم التطورات في جانب القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (مليون ريال)

معدل النمو %		فعلي أولي	فعلي	البيان
2006	2005	2006	2005	
4.72	6.52	290829	277708	الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية ومنه:
3.72	2.41	63604	61322	الزراعة والغابات والصيد
-5.47	-10.08	2387	2525	الصيد
5.18	8.08	47278	44950	الصناعات التحويلية (بدون تكرير النفط)
6.73	5.48	1602	1501	الصناعات الإستخراجية (بدون نفط)
6.50	7.15	4227	3969	الكهرباء والمياه
5.38	4.51	6642	6303	البناء والتشييد
8.33	3.47	23783	21955	تجارة الجملة والتجزئة
2.60	3.25	2447	2385	المطاعم والفنادق
9.82	9.12	44960	40940	النقل والتخزين والمواصلات
3.26	6.63	62851	60867	منتجات الخدمات الحكومية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

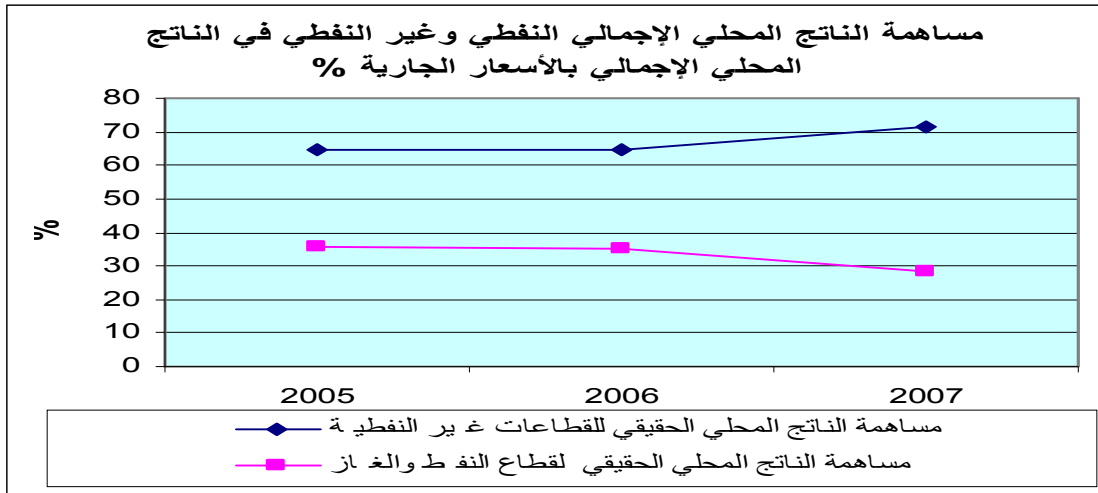
٢. هيكل الناتج المحلي الإجمالي :

تظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ أن التغير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٦ كان واضحاً حيث تراجعت الأهمية النسبية لمساهمة قطاع النفط والغاز من حوالي ١٢.١% في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٠.٨% في عام ٢٠٠٦، في حين تصل هذه النسبة بالأسعار الجارية إلى حوالي ٣٥.٦% في عام ٢٠٠٥ وحوالي ٢٨.٣% في عام ٢٠٠٦. ويرجع ذلك إلى تدني معدل نمو الناتج المحلي لقطاع استخراج النفط بالأسعار الثابتة والتراجع في كميات إنتاج النفط بحوالي (- ٨.٣%) خلال عام ٢٠٠٦.

وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة من حوالي ٨٧.٩% عام ٢٠٠٥ إلى ٨٩.٣% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦.

وفي الوقت الذي يأتي هذا التحسن في الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي فإنه يعود إلى ارتفاع نسبة مساهمة كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة من (٧%) عام ٢٠٠٥ إلى (٧.٣%) عام ٢٠٠٦، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات من (١٣%) إلى (١٣.٨%)، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٤.٥% إلى ١٤.٨% بالإضافة إلى قطاع الزراعة والقتنص والغابات من ١٠.٦% إلى ١٠.٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وذلك بسبب ارتفاع معدلات نموها الحقيقية وحصولها على جزء كبير من متطلباتها الاستثمارية. ورغم التحسن الذي حققته هذه القطاعات في مساهمتها النسبية، إلا أن هذا التحسن مازال محدوداً، مما جعل الاقتصاد المحلي شديد الحساسية لأيّة تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعيف الاستجابة للسياسات الإنمائية على الأقل في المدى المتوسط. كما أنه لا بد من معالجة

الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الهيكل الإنتاجي خاصة غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أداؤها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة.



ثانياً: الفقر والنمو الاقتصادي.

هناك إجماع واسع النطاق على أن النمو الاقتصادي القوي والمستمر من شأنه الإسهام بشكل كبير في الحد من الفقر ، وهو ما توصلت إليه نتائج تقييم أثر النمو الاقتصادي على الفقر في اليمن والتي خلصت إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

فقد أشارت نتائج مسح الفقر في اليمن ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى أن النمو الاقتصادي قد أسهم بصورة مباشرة في التخفيض من ظاهرة الفقر

حيث انخفض معدل الفقر من حوالي

٤١.٨% من السكان إلى حوالي

٣٤.٨% من السكان ، كما تراجعت

نسبة الذين يعانون من فقر الغذاء (الفقر

المدقع) من ١٧.٦% من إجمالي

السكان عام ١٩٩٨ إلى ١٢.٥% من

إجمالي السكان عام ٢٠٠٦ .

من ناحية ثانية تشير البيانات إلى

تراجع الفقر في الحضر بصورة أكبر

من الريف، حيث تراجعت معدلات الفقر في الحضر من حوالي ٣٢.٢% إلى ٢٠.٧% من

إجمالي سكان الحضر خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦ ، فيما كان التراجع في معدلات الفقر في

الريف محدوداً للغاية حيث تراجع من ٤٢.٤% إلى ٤٠.١% من إجمالي سكان الريف.

من ناحية ثانية وعند تحليل مصادر النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦ يلاحظ أن

معظم النمو قد جاء من قطاع النفط والغاز حيث حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي متوسط يصل

إلى ٢٨.٧% ، فيما بلغ معدل النمو السنوي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة حوالي

١٦.١%.

إن الانخفاض الضعيف في معدلات الفقر يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

١. أن النمو الاقتصادي المبني على النفط لا يستفيد منه الفقراء وخاصة فقراء الريف

فالدلائل الأولية تشير إلى أن إيرادات النفط لا تمتد فوائدها لتشمل معظم مكونات

الاقتصاد وخاصة الفقراء كما أنه لا يساهم في توظيف العمالة ضمن سكان الأرياف

الفقراء حيث يتطلب عمالة عالية الكفاءة معظمها تستورد من الخارج

جدول (٢) تطور مؤشرات الفقر في اليمن خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦

البيان	١٩٩٨	٢٠٠٦
عدد الفقراء (مليون نسمة)	٦.٩	٧.٣
الفقر العام (% من السكان)	٤٠.١	٣٤.٨
فقر الغذاء (% من السكان)	١٧.٦	١٢.٥
الفقر في الحضر %	٣٢.٢	٢٠.٧
الفقر في الريف %	٤٢.٤	٤٠.١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، تقييم الفقر في اليمن ٢٠٠٦

٢. بسبب نمط النمو القطاعي خلال ١٩٩٨ و ٢٠٠٥م والذي هيمن فيه قطاعي التجارة والنقل على النمو القطاعي للناتج المحلي بينما كان النمو الزراعي ضعيفاً نسبياً لم ينخفض الفقر الريفي بنسبة كبيرة
٣. أسهم تدني حجم التمويل الخارجي الذي تتلقاه اليمن والبطء في تخصيصه في تدني حجم الاستثمار العام في قطاعات البنى التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة فضلاً عن محدودية الإنفاق على الخدمات العامة وبالذات تلك الموجهة نحو الفقراء.

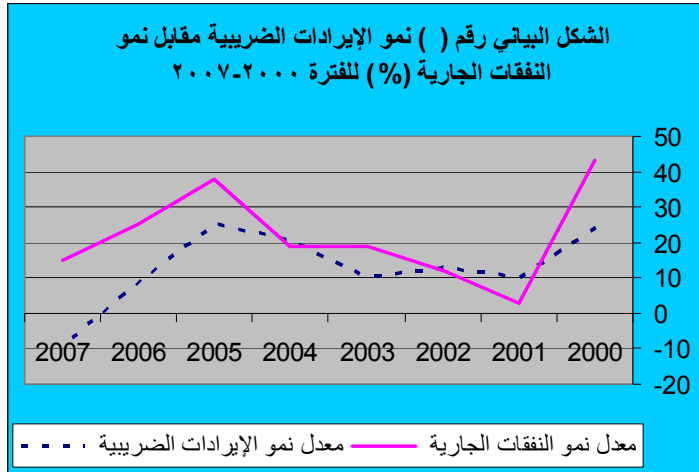
ثالثاً: التطورات المالية.

١. تطور أداء الإيرادات العامة الذاتية والمنح.

بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي ٣٥% كمتوسط سنوي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م ، وبمتوسط نمو سنوي ٢١% حيث زادت تلك النسبة من ٣١.٧% عام ٢٠٠٤م إلى ٣٨.٢% عام ٢٠٠٦م غير أنها تراجعت إلى ٣٤.٨% عام ٢٠٠٧م ، وبلغ أعلى معدل نمو لها عام ٢٠٠٥م ٣٦.٨% مقارنة بـ ٢٢.٢% عام ٢٠٠٤م ثم انخفضت إلى ٢٩.١% عام ٢٠٠٦م أما عام ٢٠٠٧م فقد حققت الإيرادات العامة معدل نمو سالب ٤.٣%.

الجدير بالذكر أن الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة يعود إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م، الأمر الذي أدى إلى:-

- ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح من نحو ٦٢.٢% عام ٢٠٠٤م إلى نحو ٦٧.٨% و ٧٣.٩% في العامين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م على الترتيب.
- ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩.٧% عام ٢٠٠٤م إلى ٢٣.٥% عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢٨.٢% عام ٢٠٠٦م، وتقدر بـ ٢٣.٨% مع نهاية ٢٠٠٧م.



من ناحية ثانية شهدت الإيرادات الضريبية تراجعاً ملحوظاً في نسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح، حيث تراجعت من ٢٥.٦% عام ٢٠٠٥م إلى ١٨.٥% عام ٢٠٠٦م، وقدرت بـ ١٩.٣% عام ٢٠٠٧م ومن ثم تراجع نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي من ٩.٤% عام ٢٠٠٥م إلى ٧.١% عام ٢٠٠٦م و ٦.٥% عام ٢٠٠٧م ومع ذلك ما زالت هذه النسبة تفوق النسبة المتوقعة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٦م بحوالي ٥.٥ نقطة مئوية.

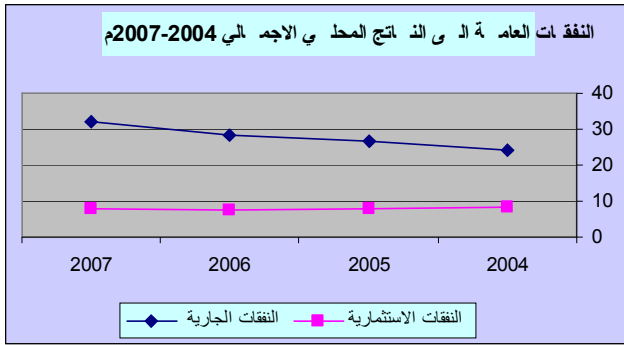
٢. مدى استدامة المالية العامة في ظل تراجع إنتاج النفط. مثلت هيمنة الإيرادات النفطية احد أوجه الاختلالات التي واجهت المالية العامة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ والناتجة عن الخلل الهيكلي القائم في بنية الإيرادات العامة نتيجة لضعف نمو الإيرادات غير النفطية على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين وزيادة الإيرادات

غير النفطية وبالتالي فإن اختلال المالية العامة تمثل احد أبرز التحديات خلال الفترة المقبلة بما يمثله ذلك من آثار سلبية على الاستقرار المالي في ظل تدهور الإيرادات النفطية للفترة القادمة وضعف معدلات النمو في جانب الإيرادات الضريبية في ظل الزيادات المتتالية للنفقات الجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الفجوة بين الإيرادات الضريبية والنفقات الجارية كما يلاحظ من مقارنة معدلات نمو الإيرادات الضريبية مع نمو النفقات الجارية

٣. اتجاهات الإنفاق العام

على الرغم من زيادة الإنفاق العام الإجمالي بنسبة ١٨.٧% بين عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م وبنسبة ٥٩.٤% بين عامين ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م إلا أنه يلاحظ عليه العديد من الاختلالات أهمها:-

معظم الزيادة اتجهت نحو الإنفاق الجاري بنسب متزايدة حيث ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى



إجمالي الإنفاق العام من ٦٩.٩%

عام ٢٠٠٤م إلى ٧٢.١%

عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٧٥.٨%

عام ٢٠٠٦م، وترجع معظم الزيادة في

الإنفاق الجاري بدورها إلى ارتفاع

بند الأجور والمرتبات نتيجة لتنفيذ

إستراتيجية الأجور والمرتبات.

على الرغم من الزيادة في حجم

الإنفاق الاستثماري كقيمة مطلقة من

٢١٠.٢ مليار ريال و ٢٥٢.٦ مليار ريال في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م إلى ٢٨٩.٤ مليار ريال عام ٢٠٠٦م إلا أن نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام قد اتجهت إلى الانخفاض من ٢٣.٨% عام ٢٠٠٤م إلى ٢١.٣% عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢٠.٦% عام ٢٠٠٦م، كما تراجع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨.٢% عام ٢٠٠٤م إلى ٧.٩% عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٧.٧% عام ٢٠٠٦م، بينما قدرت بـ ٧.٩% عام ٢٠٠٧م، الأمر الذي يتطلب تصحيح هذا الاختلال القائم بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

تزايد فاتورة الأجور والمرتبات كنسبة من إجمالي النفقات العامة والذي يرجع ذلك بدوره إلى

رفع الأجور والمرتبات نتيجة تنفيذ إستراتيجية الأجور .

ارتفاع حجم الدعوات خاصة المشتقات النفطية والتي بلغت مستويات كبيرة نتيجة لارتفاع

أسعار النفط.

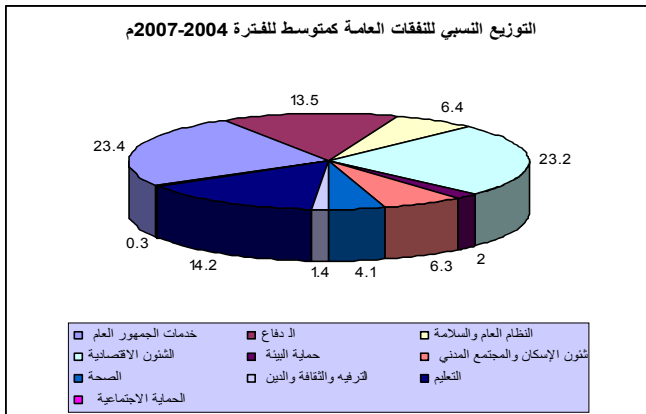
انخفاض حجم الإنفاق على الصيانة والتشغيل حيث لم تتجاوز نسبة نفقات الصيانة ١.٤% من

إجمالي الإنفاق العام.

وبناءً على تلك المؤشرات فإن الأمر يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بمعالجة تلك

الاختلالات سواءً في جانب الإيرادات (خاصة الإيرادات الضريبية) أو في جانب النفقات (خاصة

النفقات الجارية)



وفي إطار الإنفاق على القطاعات

الاجتماعية خاصة التعليم والصحة

والشؤون الاجتماعية حيث شهدت

زيادة ملحوظة فقد بلغت نسبة

الزيادة في الإنفاق العام على

التعليم حوالي ١٦.٢% عام

٢٠٠٤م و١٣.٧% عام ٢٠٠٥م،

بينما بلغت نسبة الزيادة حوالي

١٤.٢% عام ٢٠٠٧م. وفي جانب

الصحة لم تتجاوز نسبة الزيادة السنوية عن ٥%.

٤. دعم المشتقات النفطية

يمثل حجم الدعم الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة نسبة كبيرة من الموازنة العامة ، فقد بلغ الدعم في ٢٠٠٥ حوالي ٢٣.٥% من النفقات العامة، فيما بلغ الدعم في عام ٢٠٠٦ حوالي ٢١.٢% من إجمالي النفقات العامة، ونظرا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي تجاوز حاجز الـ ١٠٠ دولار للبرميل فيتوقع إن يرتفع الدعم إلى أكثر من ٣٠% من النفقات العامة في عام ٢٠٠٨ ، أي إن العبء الذي ستتحمله موازنة ٢٠٠٨ يصل إلى حوالي ثلث نفقات الموازنة. وبالتالي فإن الاستمرار في سياسة الدعم وتزايدها في ظل تدهور إنتاج النفط وانخفاض العائدات النفطية ومحدودية الإيرادات الضريبية والجمركية وفي الوقت نفسه زيادة النفقات العامة والالتزامات المستقبلية يترتب عليه زيادة عجز الموازنة وزيادة الاختلال المالي والنفدي فضلا عن أن استمرار الدعم وخاصة في ظل آليات توزيع غير كفئة وقاصرة عن الوصول إلى الفئات المستهدفة الأمر الذي من شأنه الابتعاد عن أهدافه الاجتماعية والاقتصادية. إن الاستهلاك المحلي قد ارتفع من ٤٦٠٣ مليون لتر في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٩٦٦ مليون لتر في عام ٢٠٠٦ وبنسبة زيادة ٧.٣%، ويتوقع إن يصل حجم الاستهلاك في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٩٧٥ مليون لتر، أي بنسبة زيادة حوالي ٢٠.٣% عن عام ٢٠٠٦. من ناحية أخرى يمثل الاستهلاك المحلي من الديزل في عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٥.٥% من إجمالي الاستهلاك (باستبعاد استهلاك الغاز)، والذي يستورد ٥٥% منه من الخارج بالأسعار العالمية وذلك نتيجة للقدرة التكريرية المحدودة للمصفاة.

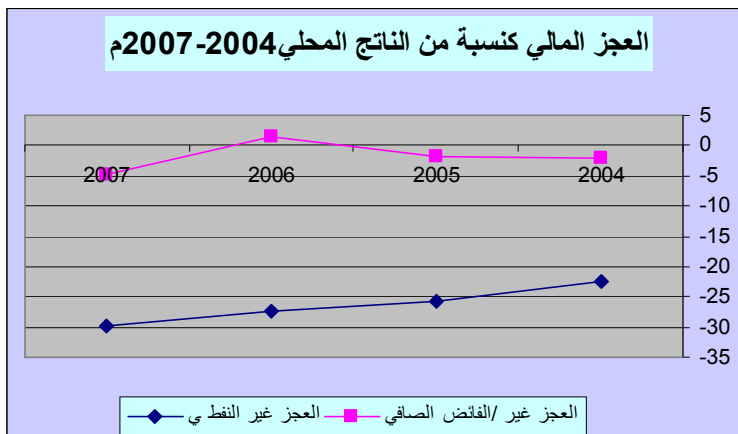
وبرغم أن دعم المشتقات النفطية يستهدف الفقراء في المقام الأول إلا أن أغلبية يتسرب إلى غير الفقراء ، ووفقا لدراسة البنك الدولي فإن الحصة من إجمالي الدعم التي تذهب بالفعل للفقراء لا تتجاوز ٢٢.٩٣% يقابلها ٧٧.٠٧% تذهب إلى غير الفقراء.

وبالتالي فإن سياسة الدعم على هذا النحو قد أضاعت فرصا كبيرة على الاقتصاد وعلى الفقراء أنفسهم وبالتالي فإن إصلاح آلية دعم المشتقات النفطية من خلال دعم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية والبرامج الموجهة نحو الفقراء ونحو التنمية الريفية وزيادة الطاقة الكهربائية وتوسيع خدمات التعليم والصحة في المناطق الريفية من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي والاجتماعي كبيرا يعزز استدامة النمو الاقتصادي ، ويجعل إمكانية تخفيض الفقر بنسبة أكبر بما من شأنه الاقتراب من تحقيق أهداف الألفية في جانب التصدي لظاهرة الفقر

٥. العجز المالي والعجز غير النفطي

شكل عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢.٢% و ١.٧% في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م على التوالي، فيما تحول العجز إلى فائض عام ٢٠٠٦م مقداره ١.٥% كما قدر العجز عام ٢٠٠٧م بـ

٤.٧% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن العجز غير النفطي في ظل اقتراض نضوب النفط يمكن أن يصل إلى ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي مما يوحي بصعوبة الموقف وعدم قدرة الدولة على السيطرة على العجز



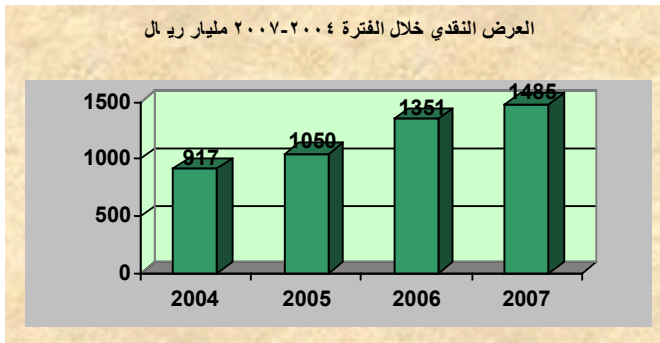
المالي في حالة استمرار تراجع إنتاج النفط

ثالثاً : التطورات النقدية والمصرفية

استهدفت السياسة النقدية تعزيز الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف وتوسيع نشاط الجهاز المصرفي في تعبئة الموارد . وقد استمرت إدارة السياسة النقدية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ في استخدام الأدوات غير المباشرة لتحقيق الاستقرار الداخلي للتأثير على احتياطات البنوك، وقد شملت هذه الأدوات أسعار الفائدة واتفاقيات إعادة الشراء لأذون الخزانة وعمليات السوق المفتوحة و أذون الخزانة وشهادات الإيداع، بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي الإلزامي والتدخل في سوق الصرف.

١. تطور مؤشرات العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه.

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل نمو العرض النقدي من ١٤.٥% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨.٧% عام ٢٠٠٦ ويعد هذا المعدل أكبر معدل نمو للعرض النقدي يشهده الاقتصاد اليمني منذ بداية الإصلاحات النقدية والمصرفية عام ١٩٩٥ . فيما بلغ معدل نمو العرض النقدي خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ٩.٩%



وفيما يتعلق بمكونات الزيادة في العرض النقدي خلال الفترة

٢٠٠٤-٢٠٠٧، فقد ساهمت

الزيادة في عنصر شبة النقد

بالنصيب الأكبر بالزيادة في

العرض النقدي وبلغت مساهمته

نحو ٦٢.٦% من العرض النقدي

في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٧

وحوالي ٥٨.٧% عام ٢٠٠٦

مقارنة مع مساهمة بلغت نحو ٥٧.٨٤% عام ٢٠٠٥ ، في حين ساهم عنصر النقد بحوالي

٤١.٣% لعام ٢٠٠٦ والذي انخفض عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ بحوالي ٠.٩٦ نقطة

مئوية وفي عام ٢٠٠٧ انخفضت إلى أدنى مستوى لتصل إلى ٣٧.٤%

٢. فعالية السياسة النقدية في تعميق الاستقرار النقدي :

من خلال بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن الاقتصاد يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على

الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي في عام ٢٠٠٥ حوالي ٣.٣% ثم ارتفع إلى

٨.٩٧% عام ٢٠٠٦ ، بمعنى أنه يوجد إفراط نقدي في الاقتصاد وأن هناك سياسة نقدية

توسعية، ويتضح ذلك من قياس حجم القطاع النقدي بالنسبة لحجم الاقتصاد والذي يتراوح بين

٣٢% عام ٢٠٠٥ و ٣٦% عام ٢٠٠٦ .

من جانب آخر وكما هو مبين في الجدول رقم (٣) فقد زادت نسبة التعامل المصرفي (إجمالي

الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من ٢٠% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣.٤% عام ٢٠٠٦ ،

إلا أن مستويات التعامل المصرفي في الاقتصاد لا تزال متدنية و لم يتجاوز ربع الاقتصاد)

!!%!!!!!!OEff!!!! OE !!!!!!E!!!!!!%!!

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	نوفمبر ٢٠٠٧
	3.94%	3.3%	%	2.8
M2/GDP	35%	32%	36%	34.6
GDP	22.5%	20%	23.4%	22.6
M1/ M2	%	42.1%	41.3%	37.4

٢٣.٤ %)، ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المصرفية ، ومع ذلك فإن الاتجاه المتصاعد لهذه النسبة تشير إلى تطور الأداء المصرفي في اليمن .

٣. أداء البنوك التجارية والإسلامية .
أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي أداء جيدا للبنوك التجارية والإسلامية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ حيث تشير بيانات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية إلى توسع ملحوظ في النشاط المصرفي حيث نمت إجمالي الأصول والودائع وتعززت القواعد الرأسمالية لمعظم البنوك التجارية والإسلامية، غير أن الملفت للنظر أن أغلب هذه البنوك صغيرة الحجم ذات مراكز مالية متواضعة باستثناء ٣ بنوك فقط أحدها فرع لبنك عربي تزيد أصولها عن ١٠٠ مليار ريال ، كما أن نصف هذه البنوك نقل أصولها عن ٥٠ مليار ريال من ناحية ثانية تنسم السوق المصرفية اليمنية بارتفاع درجة التركيز حيث يلاحظ أن أكبر ثلاثة بنوك (يمثلون عدديا ١٨.٨ % من عدد البنوك) تستحوذ على ما نسبته ٤٨ % من إجمالي الأصول وتستهلك بنحو ٥٠ % من إجمالي الودائع المصرفية وما نسبته ٤٤ % من إجمالي القروض والسلفيات ، الأمر الذي يعني أن بقية الجهاز المصرفي اليمني (٨١.٢ % من عدد البنوك) تتنافس على حصة غير كبيرة من إجمالي السوق المصرفية اليمنية.
الجدير بالذكر أن إجمالي الأصول للجهاز المصرفي قد ارتفعت من ٦٦٠ مليار ريال تمثل ٢٥.٨ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ إلى نحو ١٢٣٠ مليار ريال عام ٢٠٠٧ وبنسبة تصل إلى ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي محققا بذلك معدل نمو يزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس تحسن الأهمية النسبية للجهاز المصرفي اليمني في الاقتصاد

وفي الوقت نفسه أظهر حجم أصول البنوك التجارية والإسلامية كنسبة من إجمالي أصول البنوك والبنك المركزي تحسنا ملحوظا فقد ارتفعت هذه النسبة من ٣٧.٩ % عام ٢٠٠٤ إلى ٣٨ % عام ٢٠٠٥ ووصلت إلى نحو ٤٣.٤ % عام ٢٠٠٧ . وبالتالي زيادة مساهمة البنوك التجارية والإسلامية في تخصيص المدخرات .
كما تشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تتناهد نحو ٨٤.٩ % من جانب الخصوم وعلى الرغم من ثبات معدلات الفائدة على الودائع منذ عام ٢٠٠٠ إلا إن الودائع قد نمت بنحو ١١.١ % عام ٢٠٠٥ تم قفزت إلى ٣٣.٤ % عام ٢٠٠٦ ويعزى ذلك إلى ارتفاع نمو الودائع بالعملة المحلية وقد أظهرت الودائع نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ نموا أقل بلغ حوالي ١٤.٥ %، الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢.٥ % عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣.٩ % في نوفمبر ٢٠٠٧ .

وبالنسبة لجانب الائتمان وتمويل النشاط الاقتصادي فقد سجل النشاط الاقراضي في القطاع المصرفي مستويات جيدة حيث حقق إجمالي القروض والسلفيات المقدمة للقطاع الخاص نموا ملحوظا خلال نوفمبر ٢٠٠٧ بلغ نحو ٣٣.٨ % مقارنة مع ١٧.٩ % عام ٢٠٠٦ و ٢١.٥ % عام ٢٠٠٥ ، كما ارتفعت نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ٧.٣ % عام ٢٠٠٤ إلى ٨.٦ % نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ ، أي أن قدرة القطاع المصرفي على تمويل الاقتصاد القومي قد اظهر تحسنا نسبيا حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الودائع من ٣١.٩ % عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦ % عام ٢٠٠٧ وهذا السلوك المصرفي للإقراض في اليمن أكثر حذرا وتحفظا عموما من معظم الاقتصاديات العربية والاقتصاديات الناشئة

٤. التطورات في مجال التشريعية المصرفية .

في إطار تطوير منظومة التشريعات المصرفية فقد شهدت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ العديد من التطورات التشريعية منها:-

- صدور القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن التأجير التمويلي حيث يستهدف القانون الإسهام في التنمية الاقتصادية وتطوير النظام المالي والمصرفي من خلال إيجاد مصدر جديد للتمويل يعتمد على الاقتصاد في الحصول على الموارد المالية للمشاريع الإنتاجية عبر قنوات غير تضخمية .
- صدور قانون رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٦ بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية والمتضمن إدخال تكنولوجيا جديدة في نظام الدفع والتسوية في الجهاز المصرفي اليمني لمواكبة تطور التقنية الحديثة في المصارف الإقليمية والدولية ويمثل احد أساليب الاندماج في الأنظمة المصرفية الخليجية والإقليمية والدولية .
- إنشاء لجنة مكافحة غسل الأموال .
- تم إعداد مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية .
- رفع رأسمال البنوك العاملة إلى ٦ مليار ريال على أن يستوفي كل بنك ٢٠% من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع كل سنة ابتداء من عام ٢٠٠٥ وانتهاء في ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

٥. الإصلاحات المستقبلية لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي اليمني:
لا يزال الجهاز المصرفي يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان تبني إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات ومنها .

- تطوير السوق النقدية للاقتراض فيما بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، الأمر الذي يتولد عنه المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف .
- العمل على توسيع القنوات التمويلية المتاحة (المقتصرة حالياً على الجهاز المصرفي والموارد الذاتية) وذلك بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنشاء السوق.
- هناك حاجة إلى تشجيع الاندماج بين المصارف، كأحد الأساليب المفيدة لمواجهة التحديات الراهنة ، حيث أن التشجيع على الاندماج - خاصة بين المصارف الصغيرة - فيه تقوية للجهاز المصرفي ككل كما أن الاندماج يسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي ، حيث مازالت الأنشطة عبر الحدود محدودة ، وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي .
- هناك حاجة إلى تعديل لقانون البنوك بما يتواءم مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية

رابعاً: الأسعار .

شهد معدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ استقراراً نسبياً عند مستوى أقل من ١١.٨% إلا أنه ارتفع في عام ٢٠٠٦، إلى حوالي ١٨.٥% ثم تراجع في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣.٣%، وقد جاءت الزيادة في معدلات التضخم كمحصلة لمجموعة من العوامل أهمها:

- ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية وخاصة أسعار المنتجات الزراعية حيث ارتفع سعر الطن من القمح من ١٨٧ دولار/طن في يناير ٢٠٠٧ إلى ٥٠٠ دولار/طن في ديسمبر ٢٠٠٧ وبزيادة تصل إلى ١٤٨% نتيجة لتراجع الإنتاج بسبب الظروف المناخية السيئة التي ألمت بالدول المنتجة والمصدرة للغذاء، كما ارتفعت أسعار الألبان بحوالي ٦٢% وأسعار الزيوت ٦٦% .

جدول رقم (٤) متوسط الأسعار العالمية خلال عام ٢٠٠٧ دولار/طن

الشهر	القمح	الألبان	الزيوت	النقل
يناير	١٨٧	٣٢٠٠	٥٦٧	٥٨
فبراير	٢٠٦	٣٥٢٢	٥٦٧	٧٠
مارس	٢١٧	٤١٥٠	٥٨٥	٧٣
إبريل	٢٢٤	٤٥٧٣	٦٤٨	٨٠
مايو	٢١٦	٤٩٩٥	٧٤٨	٧٥
يونيو	٢٣٢	٥١٨١	٧٩٢	٩٤
يوليو	٢٤٩	٥٢١٣	٧٨٧	٩٢
أغسطس	٢٩١	٥٠٨١	٧٧١	١٠٠
سبتمبر	٣٩٨	٥٠٣٨	٧٧٣	١٢٣
أكتوبر	٣٧٣	٤٨٦٢	٨٣٤	١٤١
نوفمبر	٤٣٤	٤٦١٣	٩٢٥	١٢٩
ديسمبر	٥٠٠	٤١٠٠	٩٤١	١٠٤

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أسهم في ارتفاع عناصر التكلفة في الدول المنتجة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن تأثير ارتفاع أسعار النفط على تكلفة الشحن والتي ارتفعت من ٥٨ دولار/طن إلى ١٤٠ دولار/طن خلال الفترة يناير - ديسمبر ٢٠٠٧ .

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى (اليورو، الين، الجنية الإسترليني) كون اليمن تستورد جزء كبير من احتياجاتها من السلع من أوروبا واليابان
 - الارتفاع غير المسبوق لمعدل نمو العرض النقدي والذي بلغ ٢٨.٧% في عام ٢٠٠٦ وبالتالي تحولت الزيادة في العرض النقدي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي ومحدودية الزيادة في العرض الكلي من السلع والخدمات المتاحة إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار .
 - التوسع الكبير الذي شهده الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة خلال العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وزيادة مستوى العجز في الموازنة العامة من ١.٥% من الناتج المحلي عام ٢٠٠٦ إلى ٤.٧% عام ٢٠٠٧، وبالتالي زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض المحلي .
- أنه من الأهمية بمكان تنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات لمعالجة الأسباب الرئيسية المغذية للتضخم وذلك من خلال الإجراءات التالية :

- إعادة النظر في السياسة المالية الحالية بأبعادها المختلفة على نحو يجعل من السياسة المالية أحد محفزات الإنتاج والاستثمار من خلال تنمية الإيرادات الذاتية والحد من التهرب الضريبية و إعادة هيكلة النفقات العامة والحد من التوسع في النفقات الجارية ، فضلاً عن الموازنة بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية وتقليل اللجوء إلى فتح إتمادات إضافية في الموازنة العامة.
- التحكم في إدارة السيولة المحلية و تخفيض معدلات نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية
- تفعيل دور ومهام وزارة الصناعة والتجارة وأجهزتها ومكاتبها في الرقابة على مستويات وتحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية ومحاربة الاحتكار

خامساً: تطورات القطاع الخارجي .

١. ميزان المدفوعات .

أولت الحكومة أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وموضوع الاندماج مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، ومواصلة إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تحسين إدارة الدين والاحتياطات الخارجية. وتنتج سياسة التجارة الخارجية إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الخارجية، بما يرفع معدل التبادل الدولي ويؤدي إلى

جدول () الموقف العام لميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦				
% من الناتج المحلي الإجمالي		مليون دولار		البيان
2006	2005	2006	2005	
1.0	3.8	205.7	633.2	الحساب الجاري
7.2	10.2	1390.3	1700.3	أ- الميزان التجاري
38.3	38.3	7316.4	6413.2	الصادرات منها:
35.3	35.5	6733.4	5952	النفط الخام
-31.1	-28.1	-5926.1	-4713	الواردات
-6.8	-5.1	-1306.2	-860.3	ب- الخدمات (صافي)
-6.5	-9.6	-1234.3	-	ج- الدخل (صافي)
7.1	8.4	1356	1405.7	التحويلات الجارية (صافي)
5.6	-1.5	1059.7	-253.5	الحساب الرأسمالي والمالي
5.9	-1.8	1121	-302.1	أ- الاستثمار المباشر
-0.3	0.3	-61.3	48.5	ب- استثمارات أخرى
1.0	1.2	181.1	204.7	الخطأ والسهو
7.6	3.5	1446.5	584.4	الميزان الكلي

المصدر: البنك المركزي اليمني - النشرة الإحصائية - أكتوبر ٢٠٠٧.

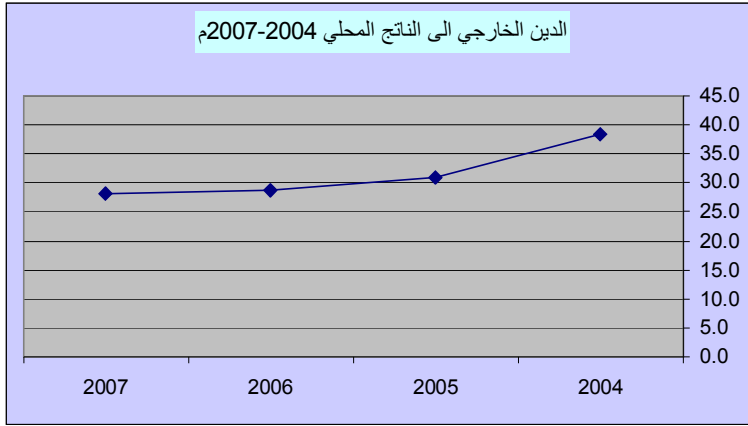
زيادة الدخل القومي.

وفي ضوء ذلك تسعى الحكومة إلى المحافظة على الوضع الجيد لميزان المدفوعات من خلال مواصلة تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي، وتشير الإحصاءات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حيث ارتفع من ٥٨٤.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٤٦.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو بلغ ١٤٧.٥%، مما أدى إلى ارتفاع نسبته من ٣.٥% إلى ٧.٦% من الناتج المحلي خلال العامين على التوالي، وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع صافي الأصول الخارجية من ٥٧٠٤.٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٧١٤٩.٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى الفائض المُتحقق في الحساب الجاري الذي يمثل المكون الأول لميزان المدفوعات والذي يمثل المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث بلغ الفائض بنهاية عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٠٦ مليون دولار، مقابل فائض بلغ ٦٣٣.٢ مليون دولار في العام السابق، بانخفاض نسبته ٦٧.٥% نظراً لنمو الواردات بمعدل أعلى من نمو الصادرات، مما انعكس في تراجع. كما ارتفع عجز ميزان الخدمات خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٤٤٥.٩ مليون دولار حيث بلغ ١٣٠٦.٢ مليون دولار وبنسبة تراجع بلغت ٥١.٨% عن العام السابق ويعزى سبب ذلك إلى زيادة مدفوعات خدمات النقل والتأمين والخدمات التجارية الأخرى.

ومن ناحية أخرى حقق الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً مقداره ١٠٥٩.٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦، وحقق الاستثمار المباشر فائضاً قدره ١١٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة استثمارات مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال.

٢. المديونية الخارجية.

يمثل التمويل الخارجي أحد مصادر التمويل المتاحة لتغطية فجوة الموارد المحلية اللازمة لتمويل مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ شهد وضع المديونية الخارجية لليمن تحسناً كبيراً ، حيث بلغت المديونية حتى نهاية شهر



أكتوبر ٢٠٠٧ حوالي ٥.٨ مليار دولار وبنسبة تصل إلى ٢٨.٣ % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي ٥.٣ مليار دولار وبنسبة ٣٨.٥ % من الناتج المحلي عام ٢٠٠٤ ، ويمكن القول أن وضع اليمن من حيث المديونية

الخارجية يندرج في الحدود الآمنة والمقبولة اقتصادياً ، فضلاً عن أن نسبة ٥٢.٥ % من إجمالي الديون الخارجية هي عبارة عن قروض من قبل مؤسسات التمويل الدولية والتي تتميز قروضها بانخفاض معدلات الفائدة وطول فترة السداد (تصل إلى ٤٠ عام).

سادساً: تطور البيئة الاستثمارية .

إدراكاً للدور الذي يلعبه الاستثمار في تحفيز وإدامة النمو الاقتصادي سعت الحكومة خلال العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق حزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وتلك المتعلقة بمنظومة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومنها

- إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة
- إقرار مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار وإصدار مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذها
- إعداد مشروع قانون السجل العقاري ومشروع تعديلي قانوني التخطيط الحضري وأراضي وعقارات الدولة
- يجري مراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والقوانين الموحدة لمجلس التعاون الخليجي
- إعداد مشروع قانون لتنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل مشاريع البنى التحتية
- تفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة قضائية للاستثمار للبت في القضايا الاستثمارية
- إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار.

كما شهد اليمن في عام ٢٠٠٧ حدثاً استثمارياً كبيراً تمثل في انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة من الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و قد أسفر المؤتمر عن توقيع العديد من الاتفاقيات لمشاريع استثمارية واعدة وكبيرة في بعض القطاعات الاقتصادية الهامة .

١. واقع الاستثمار في اليمن.

على الرغم من الإصلاحات التي تمت في جانب تعزيز جاذبية المناخ الاستثماري، إلا أن أداء قطاع الاستثمار لازال متواضعاً، حيث زاد حجم الاستثمارات الإجمالية من ٥١٩.٩ مليار ريال عام ٢٠٠٤ إلى ٧٥٢.٤ مليار ريال عام ٢٠٠٧ ، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية

للاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠.٣% عام ٢٠٠٤ إلى ١٨.٤% عام ٢٠٠٧ متأثراً بدرجة عالية بالنمو الضعيف للاستثمارات الخاصة والتي بلغت في المتوسط السنوي ١٠% خلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ ، وعلى العكس من ذلك فقد شهدت الاستثمارات العامة خلال الفترة نمواً جيداً وصل في المتوسط السنوي إلى ١٣% ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ حوالي ١٤% .
الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من المعوقات أسهمت في ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية وفي تخفيض معدلات نمو الاستثمارات المحلية وتدني مساهمة الاستثمارات الأجنبية وأبرزها: تدني

جدول (٤) تطور الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

البيان	2004	200٥	2006	*2007
الاستثمار الإجمالي مليون ريال	519868	595917	616036	752410
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	20.3	18.6	16.4	18.4
معدل نمو الاستثمار %	16.1	14.6	3.4	22.1
نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار %	49.4	41.1	45.1	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء + وزارة المالية
* بيانات تقديرية

مستوى خدمات البنى التحتية وضعف القدرات التمويلية للاقتصاد ومشاكل الطاقة والأراضي المرتبطة بالاستثمار فضلاً عن الضعف في بعض مؤشرات بيئة الأعمال .

٢. وضع اليمن في تقرير بيئة أداء الأعمال ٢٠٠٧ Doing Business

ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المؤشرات الإقليمية والدولية التي تقيس مستوى أداء أجهزة ومؤسسات حكومات الدول وطبيعة أوضاع بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار فيها وتساهم هذه المؤشرات في تحديد طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والمستثمرين وحكومات الدول المعنية بصورة أو بأخرى.

وقد احتل اليمن المرتبة رقم

(١١٣) في الترتيب العام

لمؤشر تبسيط وتسهيل أداء

الأعمال من بين ١٧٨ دولة

تضمنها تقرير بيئة الأعمال

٢٠٠٧ مقارنة بالمرتبة رقم

(١٠١) في تقرير ٢٠٠٥ ، كما

جاء ترتيب اليمن في المرتبة

الثامنة من بين ١٨ دولة

عربية، الجدير بالذكر أن اليمن

احتلت مرتبة متقدمة في ستة

مؤشرات وهي : التعامل مع

تراخيص البناء للاستثمار،

تسجيل ملكية المشروع ، أنظمة

وقوانين التوظيف، تسجيل

ملكية المشروع، إنفاذ العقود، تصفية الأعمال.

فيما كانت مؤشرات متدنية في أربعة مؤشرات وهي: بدء النشاط، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين، التجارة عبر الحدود(الاستيراد والتصدير) .

٣. المشاريع الاستثمارية المسجلة والمرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار :

جدول (٥) ترتيب اليمن في مؤشرات تقرير بيئة أداء الأعمال لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

المؤشر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١- بدء النشاط	169	١٧٦	١٧٥
٢- التعامل مع تراخيص البناء للاستثمار.	38	٣٤	٣٥
٣- أنظمة وقوانين التوظيف	52	٦٤	٦٣
٤- تسجيل ملكية المشروع	39	٤٣	٤٤
٥- الحصول على الائتمان	117	١٥٦	١٥٨
٦- حماية المستثمرين	114	١٢٠	١٢٢
٧- تسديد الضرائب	127	٨١	٨٤
٨- التجارة عبر الحدود(الاستيراد والتصدير)	100	١٢١	١٢٨
٩- إنفاذ العقود	٣٥	٤٠	٤١
١٠- تصفية الأعمال	٧٨	٨٢	٨٣
الترتيب	١٠١	٩٨	١١٣

المصدر: Doing Business

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار إلى أن إجمالي المشاريع

جدول (٦) المشاريع الاستثمارية المرخصة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧				
السنة	عدد المشاريع	الاستثمارية مليار التكلفة ريال	الثابتة مليار قيمة الموجودات ريال	عدد فرص العمل
2004	354	111.6	67	8120
2005	408	138.6	77.6	10082
2006	351	285.6	131.1	11254
2007*	182	152	88.2	5688
الإجمالي	1295	787.8	363.3	35144

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار
* حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٧

المرخصة والمسجلة من قبل المركز الرئيسي للهيئة وفروعها ومكاتبها في المحافظات قد بلغت حوالي ١٢٩٥ مشروعاً استثمارياً وذلك خلال الفترة ٢٠٠٤ وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٧م بتكلفة استثمارية تصل إلى ٧٨٧.٨ مليار ريال ، توفر حوالي ٣٥١٤٤ فرصة عمل كما هو موضح بالجدول (٥) ، وقد استحوذ القطاع الصناعي على ٥١% من عدد المشاريع الصناعية المرخصة من إجمالي المشاريع المرخصة بتكلفة استثمارية تصل إلى ٤٥١ مليار ريال وفرص عمل بحوالي ١٨١٥٤ بنسبة ٥١.٧% من إجمالي فرص العمل المتوقع توفيرها من قبل هذه المشاريع، تليه المشاريع الخدمية بحوالي (٢٥٣) مشروعاً وبنسبة ١٩.٥%، وبتكلفته تبلغ ١٦٠.٨ مليار ريال وفرص عمل بحوالي ٧٣١٠ بنسبة ٢٠.٨% ، ثم المشاريع السياحية وفي المرتبة الرابعة المشاريع الزراعية وأخيراً المشاريع السمكية .

سابعا: التقدم في تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية.

قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الوطنية هدفت في مجملها إلى تحقيق الأهداف:

- تعزيز مكون الحكم الجيد بأبعاده المختلفة بما له من آثار إيجابية عديدة على الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي وتعزيز ثقة المانحين باليمن .
- تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وتحقيق المناخ الاستثماري الملائم .
- تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ويمكن تلخيص أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في التالي :

١. الإصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية :

تمثل البيئة السياسية المستقرة محدداً هاماً من محددات البيئة الاستثمارية والاقتصادية السليمة وعنصراً مهماً في عملية جذب الاستثمارات الخارجية، وإدراكاً لأهمية هذا العنصر تبنت اليمن مجموعة من السياسات الإصلاحية في الجانب السياسي وأهمها :

- تبني خيار اللامركزية المالية والإدارية وتعزيز مكونات الحكم المحلي
- يجري إعداد بعض التعديلات الدستورية والقانونية لإعادة تشكيل مجلس الشورى كغرفة تشريعية ثانية يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في السلطة التشريعية.
- يجري حوار واسع حول إجراء تعديلات دستورية لتطوير نظام الحكم
- إصدار القوانين المعززة لدور منظمات المجتمع المدني.
- تم إعداد مشروع قانون جديد للصحافة والمطبوعات

٢. الإصلاحات الخاصة بتعزيز إجراءات مكافحة الفساد وحماية المال العام .
وفي سياق تعزيز مكونات منظومة الحكم الجيد وتحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة وإيجاد
الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام تركزت
الإصلاحات في الجوانب الآتية :

- إصدار قانوني الذمة المالية ومكافحة الفساد
- تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واختيار أعضائها والبدء في مزاولة مهامها وفقاً لنصوص القانون رقم ٣٩ بشأن مكافحة الفساد .
- مراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات المعنية بحماية المال العام والكفيلة بتفعيل مبدأ المساءلة ضد المخالفين من خلال إنشاء مشروع نظام معلومات حماية المال العام ومكافحة الفساد
- إنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية سيضم الشركات ولموظفين العموميين المتورطين في حالات الفساد.
- استكمال وضع الأطر التشريعية للمساعدات العينية والنقدية وكذلك تصميم وتنفيذ نظام متكامل للمساعدات خلال العام ٢٠٠٧م .
- يجري إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً وتمكينه من أداء المهام المناطة به وفق أفضل الممارسات الدولية وتقديم مشروع قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى مجلس الوزراء لإقراره ورفعته إلى مجلس النواب.
- المصادقة على دليل المشتريات العامة الوطني، وكذلك على الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية للمناقصات، وسيتم البدء بنشر المعلومات الخاصة بالمشتريات على شبكة الانترنت
- إقرار قانون المناقصات والمشتريات وفق أفضل الممارسات الدولية
- مراجعة مشروع قانون المجلس الأعلى للمراجعة والمحاسبة .
- الانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ووضع الخطة العمل اللازمة لتنفيذها .

٣. إصلاح الخدمة المدنية .

- تطبيق نظام البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة، الأمر الذي ساهم في الحد من الموظفين الوهميين والمزدوجين.
- تم الانتهاء من إعداد دراسة خاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة.
- يجري حالياً استكمال المرحلة الأولى من إعادة البناء والهيكلية لسبع وحدات إدارية.
- مواصلة تطبيق نظام التوظيف الآلي في إجراءات التوظيف الجديد خلال العام ٢٠٠٦، ويعتمد عمل هذا النظام على مبدأ الجدارة والشفافية والاستحقاق
- تم اتخاذ العديد من الإجراءات لترسيخ الأسس والمعايير الموضوعية في شغل الوظائف وتحديد الأجور من بينها إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥

٤. إصلاحات السياسة المالية وتعزيز فعالية الموازنة العامة .

- بهدف تعزيز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة النمو الاقتصادي تم اتخاذ مجموعة واسعة من الإصلاحات في جانب السياسة المالية أهمها:
 - ربط السياسات المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

- استمرار عملية تطوير وتحديث التشريعات المالية.
- استمرار العمل على مشروع حوسبة النظام المالي الحكومي والربط الشبكي
- تنفيذ برنامج إصلاح المالية العامة بالتعاون مع DB □□
- تم استكمال الإطار القانوني لإنشاء الوحدات الحسابية على مستوى المديریات وتجهيزها بالإمكانات المختلفة،
- إصلاح نظام المناقصات والمزايدات العامة ، حيث توجت هذه الإصلاحات بموافقة مجلس النواب على قانون المناقصات والمزايدات العامة وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.
- إقرار قانون ضريبة المبيعات وإدخال بعض التعديلات على قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات
- إنشاء المحاكم الضريبية في كل من صنعاء وعدن
- تم تحديث النظام الجمركي من خلال مشروع إدخال النظام الآلي.

٥. الإصلاحات الخاصة بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية WTO.

تم اتخاذ الإصلاحات التالية :

- انضمام اليمن إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والمصادقة النهائية على الاتفاقية
 - إنشاء نقطة اتصال مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في وزارة الصناعة والتجارة وتحديد مهامها
 - أقرار مذكرة نظام التجارة الخارجية وتقديمها لمنظمة التجارة العالمية .
 - تنفيذ مجموعة من التعديلات في القوانين التجارية والقوانين الاقتصادية والمالية المرتبطة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية
- وستواصل عملية تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية خلال السنوات القادمة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠

ثامناً : مستوى التقدم في تخصيص تعهدات مؤتمر المانحين .

١ . حجم تعهدات المانحين

وصل حجم المبالغ المتعهد بها خلال وبعد مؤتمر المانحين لدعم البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ بعد إضافة التعهدات الجديدة كتعهدات (فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والدنمرك) حتى نهاية عام ٢٠٠٧ إلى (٥.٠٧٦) مليار دولار، وبإضافة التزامات بعض الجهات المانحة قبل انعقاد مؤتمر المانحين والتي لم تدرج في إطار البرنامج الاستثماري فإن إجمالي التعهدات تصل الى (٥.٤٠٧) مليار دولار تمثل حوالي ٨٥.٨% من إجمالي الفجوة التمويلية للمشاريع ذات الأولوية والبالغة ٦.٣ مليار دولار، وقد شكلت نسبة الهبات من إجمالي التعهدات ٥٤%، فيما مثلت القروض الميسرة ٤٦%، وقد مثلت تعهدات دول مجلس التعاون ٤٨.٧% من إجمالي التعهدات، الأمر الذي يعكس مستوى تطور العلاقة وتميزها بين اليمن ودول المجلس، فيما شكلت تعهدات المؤسسات الدولية والإقليمية ٣٧%، واحتلت بقية الدول الثنائية الصديقة نسبة ١٤,٣%

جدول (7) إجمالي التعهدات خلال مؤتمر المانحين، بالإضافة إلى تعهدات (ما قبل وبعد) المؤتمر (مليون دولار)

م	الدولة/ المؤسسة المانحة	ما قبل المؤتمر	في اجتماع مؤتمر المانحين بلندن	ما بعد المؤتمر	إجمالي التعهدات

2,631.00	0.00	2,300.00	331.00	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2,012.00	165.00	1,847.00	0.00	المؤسسات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف
764.00	186.00	578.00	0.00	الدول ذات العلاقات الثنائية
5,407.00	351.00	4,725.00	331.00	إجمالي كلي للتعهدات

٢. مستوى التقدم في تخصيص التعهدات

وفي إطار جهود الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع مختلف الجهات المانحة في استكمال إجراءات التخصيص للتعهدات، فقد بلغ إجمالي التخصيصات حتى ديسمبر ٢٠٠٧ مبلغ (٣٦٣٠.٨٣) مليون دولار موزعة على مشاريع البرنامج الاستثماري، وتمثل نسبة ٦٧.٢% من إجمالي التعهدات، كما تمثل نسبة ٥٧.٦٢% من إجمالي الفجوة البالغة (٦.٣) مليار دولار، في حين بلغ إجمالي المبالغ التي تم توقيع اتفاقيات التمويل لها مبلغ (٨٣٦) مليون دولار وبنسبة (٢٣%) من إجمالي التخصيصات، وبنسبة (١٥.٥%) من إجمالي التعهدات، والجداول التالية توضح التخصيصات وتوزيع التخصيصات على مستوى القطاع والجهات المانحة.

جدول (٨) إجمالي التخصيصات من المبالغ المتعهد بها وكذا الموقع عليها كاتفاقيات بحسب الجهات المانحة

م	المانح	مبلغ التعهد	المخصص		الموقع عليه	
			المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٢٦٣١	١٧٤٤	٦٦.٣	١٧٨	٦.٨
	المؤسسات الدولية والإقليمية	٢٠١٢	١٣٢٧	٦٦.٠	٤٨١	٢٣.٩
	الدول الثنائية الصديقة	٧٦٤	٥٥٩.٨٣	٧٣.٣	١٧٧	٢٣.٢
	الإجمالي	٥٤٠٧	٣٦٣٠.٨٣	٦٧.٢	٨٣٦	١٥.٥

٣. توزيع التخصيصات لتغطية الفجوة التمويلية حسب القطاعات .

أسفرت نتائج مراجعة البرنامج الاستثماري في ضوء التعهدات واتجاهات المانحين عن تحديد الفجوة التمويلية بمبلغ (٦.٣) مليار دولار، وترجع الزيادة في الفجوة إلى إضافة عدد من البرامج والمشاريع التي لم تكن مدرجة في البرنامج الاستثماري المقدم لمؤتمر المانحين (٨٥ مشروعاً)، ويوضح الجدول التالي نتائج تخصيصات التعهدات لتمويل الفجوة التمويلية حسب القطاعات حيث بلغت نسبة التخصيصات إلى إجمالي الفجوة ٥٧.٦٢%. وحظيت قطاعات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية بنسبة ٧٤.٩٥% من إجمالي الفجوة لتلك القطاعات، يليها قطاعات البنية التحتية بنسبة ٦٣.٤٥% وقطاعات الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة ٤٣.٢٩% وهو ما يتسق مع أولويات وأهداف الخطة.

جدول (٩) نتائج تخصيصات التعهدات لتمويل الفجوة التمويلية حسب القطاعات مليون دولار

القطاع	الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري ٢٠١٠-٢٠٠٧	إجمالي التخصيصات	نسبة التخصيصات إلى الفجوة التمويلية للقطاع %
القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الأسماك، النفط)	١,٠٧١.٥٠	١٨٠.٨٠	١٦.٨٧
البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، النقل، المياه)	٢,٨٨٠.٩٢	١,٨٢٧.٨٠	٦٣.٤٥

التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي (التعليم، الصحة، شبكة الأمان الاجتماعي)	١,٩١٢.٩٧	١,٤٣٣.٧٠	٧٤.٩٥
الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية	٤٣٥.٤٦	١٨٨.٥٣	٤٣.٢٩
الإجمالي	٦,٣٠٠.٨٥	٣,٦٣٠.٨٣	٥٧.٦٢

تاسعاً: خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تحظى قضية تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحاضر باهتمام واسع وكبير على كافة المستويات الرسمية والشعبية وبين أوساط النخب السياسية والثقافية ، فضلاً عن أنها احتلت أولوية لدى القيادة السياسية في اليمن وقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد شهدت العلاقات اليمنية الخليجية حراكاً كبيراً وتطورات نوعية وبالأخص بعد موافقة قمة مسقط ٢٠٠١ لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على انضمام اليمن إلى بعض منظمات المجلس وما تلاها من قرارات في القمم اللاحقة لتأهيل اليمن إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية البشرية السائد في دول المجلس ومشاركة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في رعاية كل من مؤتمر المانحين (نوفمبر ٢٠٠٦) ومؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن (إبريل ٢٠٠٧) إلى جانب إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات التي هدفت إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين اليمن ودول المجلس. وقد ركزت الخطوات العملية في الجوانب الآتية:

١. تشكيل لجنة فنية مشتركة من اليمن ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ودول مجلس التعاون لأعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التمويلية لليمن وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد والمدى الزمني ، وفق برنامج استشاري يغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ وبما يؤدي إلى تأهيل اليمن تنموياً للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢. تنظيم عدد من الفعاليات والندوات في اليمن وفي دبي عن التأهيل التنموي للاقتصاد اليمني، ومتطلبات الاندماج في مجلس التعاون ، ويجري الترتيب لندوة في مارس القادم في الأمانة العامة لمجلس التعاون في مدينة الرياض . وقد هدفت جمعها إلى بلورة رؤية محددة لاندماج اليمن في مجلس التعاون

٣. عقد مؤتمر المانحين في لندن في نوفمبر ٢٠٠٦م برعاية مشتركة مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد بلغت مساهمة دول المجلس حوالي ٤٥% من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه اليمن في المؤتمر.

٤. عقد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن في إبريل من العام ٢٠٠٧م والذي خرج بنتائج جيدة تمثلت في التوقيع مع الشركات الخليجية على إقامة مجموعة من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والتعدين والصناعة والسياحة.

٥. إعداد مسودة أولية لخارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل فريق من الخبراء الدوليين في مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE) وقد ركزت على المسارات التالية:

a. مسار الشراكة التجارية ودورها في عملية التكامل الاقتصادي واندماج اليمن

في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

b. المسار الاستثماري وأهميته في تعزيز التكامل والاندماج للاقتصاد اليمني في

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

c. مسار العمالة اليمنية ودورها في اندماج اليمن في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

d. البناء المؤسسي اللازم لتأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي

e. المسار التمويلي الذي يبين أهمية توفير مصادر التمويل الكافية لتأهيل الاقتصاد

اليمني والوصول إلى الحد الأدنى لمؤشرات التنمية البشرية السائدة في دول المجلس.

عاشراً : المعالجات المتخذة لتسوية أوضاع المتقاعدين والمنقطعين في القوات المسلحة والأمن .

احتلت قضية معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن بعد عام ١٩٩٤ موقع الصدارة في اهتمام فخامة الأخ / رئيس الجمهورية حفظة الله ومثلت أولوية بالنسبة للحكومة منذ تشكيلها في إبريل ٢٠٠٧ ، وقد قامت الحكومة بتذليل الصعاب وتسهيل عمل اللجان ومتابعة نتائجها أولاً بأول من خلال التقارير الأسبوعية المقدمة من قبل كل من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع ، مع العلم أن إجراءات الحكومة الحالية تعتبر امتداداً للإجراءات التي اتخذتها الحكومة السابقة ويمكن تلخيص أهم المعالجات المنفذة لتسوية أوضاع المتقاعدين والمنقطعين في القوات المسلحة والأمن في التالي :

١. تسوية أوضاع منتسبي القوات المسلحة والأمن وتحسين مستويات المرتبات والأجور ضمن المرحلة الأولى من إستراتيجية الأجور والمرتبات وقد استفاد منها أكثر من ١٢٥ ألف متقاعد.
٢. تشكيل لجان لاستقبال وقيّد العائدين من التقاعد ممن شملتهم قرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كما شكلت لجان لاستقبال التظلمات ، وقد بلغ عدد الحالات التي تمت دراستها ومراجعتها لأغراض المعالجة حوالي ١١٣٦٠٤ حالة تسوية وتظلم .
٣. بلغ عدد الحالات التي تمت معالجتها ٨٦٢٤٦ حالة منها ٥٨٤٦١ حالة لمنتسبي وزارة الدفاع و ٢٠٦٢٩ حالة لمنتسبي وزارة الداخلية و ٧١٥٦ حالة لمنتسبي الأمن السياسي .
٤. بلغت التكلفة المالية للمعالجات حوالي ٢٦.٨ مليار ريال .
٥. تم استقبال المتقاعدين الذين تم إعادتهم إلى الخدمة والمنقطعين عن الخدمة في المعسكرات وتوفير متطلبات السكن والغذاء وعقد اللقاءات معهم والاستماع إلى ملاحظاتهم وحل قضاياهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية وقيادة وزارتي الدفاع والداخلية .

الملاحق

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات للعامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (مليون ريال)

البيان	*2005	**2006	***2007
الناتج المحلي الإجمالي الجاري	3208501	3760038	4100219
الناتج المحلي الجاري للقطاعات غير النفطية	2065920	2441366	2938651
الناتج المحلي الجاري لقطاع النفط والغاز	1142581	1318672	1161567
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	315466	325469	337234
الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية	277708	290829	306824
الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز	37758	34640	30410
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %			
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	5.6	3.2	3.6
نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية	6.5	4.7	5.5
نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز	-0.79	-8.26	-12.21
تركيب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %			
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	100.0	100.0	100.0
الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية	64.4	64.9	71.7
نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز	35.6	35.1	28.3

*** توقعات

* أرقام فعلية أولية ** أرقام تقديرية أولية

جدول (٥) مؤشرات القطاع المصرفي ٢٠٠٤-٢٠٠٧م				
نوفمبر ٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
١٢٣٠	١٠٠٦.٢	٧٥٣.٦	٦٦٠	إجمالي أصول البنوك (مليار ريال)
٢٢.٢	٣٣.٥	١٤.٢	-	معدل النمو %
٣٠	٢٦.٨	٢٣.٥	٢٥.٨	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
٤٣.٤	٣٩.٥	٣٨	٣٧.٩	كنسبة من إجمالي أصول البنوك والبنك المركزي %
٩٧٨	٨٥٣.٨	٦٤٠	٥٧٦.٣	إجمالي الودائع (مليار ريال)
١٤.٥	٣٣.٤	١١.١	-	معدل النمو %
٧٩.٥	٨٤.٨	٨٤.٩	٨٧.٣	نسبة الودائع إلى الخصوم %
٢٣.٩	٢٢.٧	٢٠	٢٢.٥	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي %
٣٥٢	٢٦٣	٢٢٣	١٨٣.٦	إجمالي السلفيات للقطاع الخاص (مليار ريال)
٣٣.٨	١٧.٩	٢١.٥	-	معدل النمو %
٣٦	٣٠.٨	٢٩.٦	٣١.٩	كنسبة من إجمالي الودائع %
٨.٦	٧	٧.٥	٧.٣	كنسبة من الناتج المحلي %
٧٨.٥	٧١.٢	٤٨.٩	٣٧.٣	إجمالي رأس المال والاحتياطيات (مليار ريال)
6.4	٧.١	٦.٥	٥.٧	كنسبة من إجمالي الأصول %

جدول (٤) مؤشرات القطاع النقدي ٢٠٠٤-٢٠٠٧م				
نوفمبر ٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	السنوات
١٤٨٥	١٣٥١	١٠٥٠	٩١٧	العرض النقدي مليار ريال
٩.٩	٢٨.٦٧	١٤.٥	١٥.٠٤	معدل النمو %
٥٥٥	٥٥٨	٤٤٢	٣٩١	مكونات العرض النقدي:
٣٧.٤	٤١.٣	٤٢.١٦	٤٢.٥٨	النقد (مليار ريال)
٩٣٠	٧٩٣	٦٠٨	٥٢٦	كنسبة من العرض النقدي %
٦٢.٦	٥٨.٧	٥٧.٨٤	٥٧.٤٢	شبه النقد (مليار ريال)
١٧٢٠	١٦٧٥	١٢٧١	١١١٨	كنسبة من العرض النقدي %
٢.٧	٣١.٧٩	١٣.٦٩	١٥.٠٤	العوامل المؤثرة على العرض النقدي
٢٧١	١١٨	١٣٣	١٢٠	صافي الأصول الخارجية (مليار ريال)
١٢٩.٦	١١.٢٨-	١٠.٢٣	٢٩.٤٨	معدل النمو %
٩٩-	١٥١-	٩٣-	٦٥-	صافي الائتمان المحلي (مليار ريال)
٣٤.٤-	٦٢.٣٧	٤٣.٠٨	٤١.٣	معدل النمو %
٣٧٠	٢٦٩	٢٢٦	١٨٦	صافي اقتراض الحكومة (مليار ريال)
٣٧.٥	١٩.٠٣	٢١.٥١	٣٣.٨١	معدل النمو %
٥٠.٦-	٤٤٢-	٣٥٥-	٣٢٠-	صافي البنود الأخرى (مليار ريال)
١٤.٤	٢٤.٥١	١٠.٥٨	٢٠.٠٨	معدل النمو %

جدول (٢) الإيرادات العامة والنفقات ٢٠٠٤-٢٠٠٧م

٢٠٠٧	٢٠٠٦	2005	2004	
١٣٧٢١٨٠	١٤٣٤٥٠٦	١١١٠٨٤١	٨١٢١٥٢	إجمالي الموارد العامة والمنح
١٣٥٢٢٨٧	١٤٣٤٥٠٦	١٠٩٧١٠٥	٧٩٣٤٧١	إجمالي الموارد الذاتية
١٥٩٩٩٤٣	١٤٠٥٥٥٢	١١٦٩٢٤٢	٨٦٧٤٩٧	إجمالي الاستخدامات وصافي الإقراض
٩٧٧٧٥٢	١٠٦٠٠١٠	٧٥٢٦٨٩	٥٠٥٣٥٥	إيرادات نفطية
٢٦٥٤٠٤	٢٦٥١٥٨	٢٨٤٤١٦	٢٤٠١٦٣	الإيرادات الضريبية
-٢٢٧٧٦٣	٢٨٩٥٤	-٥٨٤٠١	-٥٥٣٤٥	العجز الكلي
-١٩٣٩٣٥	٦٢٤٥٨	-٣٧٩٩٤	-٥١٦٨٢	العجز الصافي

جدول (٣) إيرادات العامة والنفقات العامة إلى الناتج المحلي ٢٠٠٤-٢٠٠٧

2007	2006	2005	2004	
33.4	38.2	34.6	31.7	إجمالي الموارد العامة والمنح
32.9	38.2	34.2	31.0	إجمالي الموارد الذاتية
				إجمالي استخدامات
38.9	37.4	36.4	33.8	إقراض
23.8	28.2	23.5	19.7	إيرادات نفطية
6.5	7.1	8.9	9.4	الإيرادات الضريبية
1.3	1.5	1.7	2.2	العجز الكلي
1.3	1.4	1.6	2.0	العجز الصافي

جدول (٦) إجمالي التعهدات خلال مؤتمر المانحين، بالإضافة إلى تعهدات (ما قبل وبعد) المؤتمر (مليون دولار)

م	الدولة/ المؤسسة المانحة	ما قبل المؤتمر	في اجتماع مؤتمر المانحين بلندن	ما بعد المؤتمر	إجمالي التعهدات
	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	331	2,300.00	0	2,631.00
1	المملكة العربية السعودية	181	1,000.00		1,181.00
2	سلطنة عمان		100	100	
3	قطر		500	500	
4	الكويت		200	200	
5	الإمارات العربية المتحدة	150	500	650	
6	مملكة البحرين		0	0	
	المؤسسات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف	0	1,847.00	165	2,012.00
7	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي		700	85	785
8	البنك الإسلامي للتنمية		200		200
9	البنك الدولي		415	٨٠.٠٠*	495
10	صندوق الأوبك		20		20
11	الأمم المتحدة		90		90
12	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)		70		70
13	الصندوق الدولي لمكافحة الملاريا وفيروس الإيدز		32		32
14	صندوق النقد العربي		220		220
15	المفوضية الأوروبية		100		100
	الدول ذات العلاقات الثنائية	0	578	186	764
16	بريطانيا		230		230
17	كوريا الجنوبية		40		40
18	هولندا		91		91
19	ألمانيا		190		190
20	فرنسا			130	130
21	إيطاليا		12		12
22	اليابان **		15		15
23	اسبانيا			26	26
24	الولايات المتحدة الأمريكية			21	21
25	الدنمارك			9	9
	إجمالي كلي للتعهدات	331	4,725.00	351	5,407.00

يمثل المبلغ ما تعهد به البنك الدولي لتغطية الفجوة التمويلية بعد المؤتمر. **المبالغ المتعهد بها سنوياً من الجانب الياباني ما بين ١٥-٢٠ مليون دولار وهناك مقترح أولي للتخصيص.

جدول (٨) بيانات المعالجة بحسب المحافظات في القوات المسلحة (وزارة الدفاع) وفقا لحالات المعالجة التي تمت:

م	المحافظة	المنقطعين وتم إعادتهم إلى الخدمة			المعادين للخدمة من التقاعد			الحالات التي تمت تسوية أوضاعها على التقاعد			الإجمالي		
		ضباط	أفراد	إجمالي	ضباط	أفراد	إجمالي	ضباط	أفراد	إجمالي	أفراد	إجمالي	
١	عدن	١٠	١٠٣١	١٠٤١	٥٣٣	-	٥٣٣	٤٣٠	١٢١٢	١٦٤٢	٩٧٣	٢٢٤٣	٣٢١٦
٢	لحج	٥	١٦١٨	١٦٢٣	٩٤٥	-	٩٤٥	٥٣٦	٢٠٧٥	٢٦١١	١٤٨٦	٣٦٩٣	٥١٧٩
٣	المكلا	٥	٤٨١	٤٨٦	٧١	-	٧١	٦٥	١١٩	١٨٤	١٤١	٦٠٠	٧٤١
٤	أبين	١٥	١٨٨٩	١٩٠٤	٥٦٢	-	٥٦٢	٤٠٧	١٥٣٩	١٩٤٦	٩٨٤	٣٤٢٨	٤٤١٢
٥	شبوثة	٤	٨٣٧	٨٤١	٥٦	-	٥٦	٤٢	٢٧٠	٣١٢	١٠٢	١١٠٧	١٢٠٩
٦	المهرة	٥	٥٦	٦١	٢٧	-	٢٧	٢	١٢	١٤	٣٤	٦٨	١٠٢
٧	الضالع	٣٥	٦٧٢	٧٠٧	٥٢٠	-	٥٢٠	١٦٨	٥٨١	٧٤٩	٧٢٣	١٢٥٣	١٩٧٦
٨	محافظات مختلفة	١٥	٧١	٨٦	٣٢٥	-	٣٢٥	٢١١	٨١٨٩	٨٤٠٠	٥٥١	٨٢٦٠	٨٨١١
	الإجمالي العام	٩٤	٦٦٥٥	٦٧٤٩	٣٠٣٩	-	٣٠٣٩	١٨٦١	١٣٩٩٧	١٥٨٥٨	٤٩٩٤	٢٠٦٥٢	٢٥٦٤٦

جدول (١٠) حالات الطلبات المستبعدة وفقا للفئات والمحافظات

م	المحافظة	عدن	لحج	المكلا	أبين	شبوثة	المهرة	الضالع	جمعية المتقاعدين	محافظات مختلفة	إجمالي
١	ضباط	٩٥٤	٧١٠	٩٧	٦١٢	١٦٠	٧	٣٧٥	٢٠٩	٤١٠	٣٥٣٤
٢	أفراد	٢١٠٨	٤٨٥٧	٩٧٨	٨٥١٧	٢٥٦٣	١١٠	٤٠٦٨	٠	٦٢٣	٢٣٨٢٤
	الإجمالي العام	٣٠٦٢	٥٥٦٧	١٠٧٥	٩١٢٩	٢٧٢٣	١١٧	٤٤٤٣	٢٠٩	١٠٣٣	٢٧٣٥٨

جدول (١١) وفنات الاستبعاد والتنزيل في وزارة الداخلية جدول (٣)

الفئة	مستوفين حقوقهم	طلبات لما قبل ١٩٩٤	قوى عاملة	لا توجد لهم بيانات	مكررين	غير مشمولين بالقرار	تحت النظر	الإجمالي
ضباط	١٣١٥	٧٩	٠	٣٣٠	٣٤٩	٠	٠	٢٠٧٣
أفراد	٥٩٦	١٩٢٢	٣٥	٣٠٢٨	١٩٨٥	٤٨٣	١٦٦٧	٩٧١٦
إجمالي	١٩١١	٢٠٠١	٣٥	٣٣٥٨	٢٣٣٤	٤٨٣	١٦٦٧	١١٧٨٩

جدول (٧) المديونية الخارجية

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧*
مليون دولار				
الدول الأعضاء في نادي باريس	١٨١٤	١٧٤٣	١٧٢٩	١٧٣٢
الدول غير الأعضاء في نادي باريس	١٠٠٠	٩٥١	٩٥٩.٧	١٠٠٧
مؤسسات التمويل الدولية	٢٥٦٨	٢٥١٤	٢٧٨٢	٣٠٣٢
الإجمالي	٥٣٨٢	٥٢٠.٧	٥٤٧٠	٥٧٧١
من إجمالي المديونية %				
الدول الأعضاء في نادي باريس	٣٣.٧	٣٣.٥	٣١.٦	٣٠
الدول غير الأعضاء في نادي باريس	١٨.٦	١٨.٣	١٧.٥	١٧.٥
مؤسسات التمويل الدولية	٤٧.٧	٤٨.٣	٥٠.٩	٥٢.٥

المصدر: البنك المركزي - النشرة الشهرية - ديسمبر ٢٠٠٥
* بيانات ٢٠٠٧ إلى نهاية شهر أكتوبر فقط